ترمب والمحكمة العليا يضعان التجارة العالمية في داخل نفق غامض

دخلت التجارة العالمية نفقاً جديداً من الغموض، بعد أن أحدث حكم المحكمة العليا الأميركية بطلاناً في هيكلية الرسوم الجمركية، ما فجّر ردود فعل متلاحقة بدأت بتلويح بتجميد أوروبي للمسار التشريعي مع واشنطن، ولم تنتهِ بتهديدات انتقامية من الرئيس دونالد ترمب. فبينما أعلن البرلمان الأوروبي رسمياً وضع اتفاق التجارة الرئيسي على الجليد بانتظار وضوح الرؤية، شن ترمب هجوماً لاذعاً على القضاء الأميركي، عادّاً أن الحكم منحه عن غير قصد أنياباً أقسى لاستخدام سلاح التراخيص ضد الدول التي تنهب أميركا، وفي مقدمتها الصين التي سارعت إلى إعلان تقييم شامل للمشهد، محذرة من أن الحمائية طريق مسدود.

وكانت المحكمة العليا الأميركية أعادت خلط أوراق التجارة العالمية، بعد أن أبطلت بأغلبية 6 أصوات مقابل 3 جزءاً كبيراً من الرسوم الجمركية التي فرضها ترمب استناداً إلى قانون عام 1977. والقرار، لم يكن مجرد انتصار قانوني لخصوم الإدارة، بل محطة فاصلة في مسار السياسات التجارية الأميركية، مع ما يحمله من تداعيات مباشرة على شركاء واشنطن وأسواق المال العالمية.

وبعد ساعات فقط من الحكم، سارع ترمب إلى الإعلان عن تعريفة جمركية عالمية بديلة بنسبة 10 في المائة، قبل أن يرفعها إلى 15 في المائة، مستخدماً أساساً قانونياً مختلفاً، على أن تدخل حيز التنفيذ لمدة 150 يوماً مع استثناءات محدودة.

وشنّ ترمب هجوماً لاذعاً وغير مسبوق على المحكمة العليا الأميركية، واصفاً قرارها بأنه غبي ومثير للانقسام دولياً. وفي تصريحات حادة، أشار إلى أن الحكم القضائي يفتح له الباب لاستخدام نظام التراخيص بوصفه أداة للقيام بأمور وصفها بالفظيعة ضد الدول التي اتهمها بنهب الولايات المتحدة لعقود.وأكد ترمب أن المحكمة، عبر تثبيتها أنواعاً أخرى كثيرة من التعريفات الجمركية، أعطته الضوء الأخضر لاستخدامها بطريقة أكثر عدوانية وإزعاجاً وبحماية قانونية كاملة هذه المرة. ولم يكتفِ بالجانب التجاري، بل هاجم المحكمة استباقاً لقرارات محتملة بشأن حق المواطنة بالولادة، متهماً إياها بالتمهيد لقرارات تخدم مصالح الصين ودول أخرى تجني ثروات من هذا القانون.

واختتم ترمب هجومه بمطالبة القضاة بالخجل من أنفسهم باستثناء الثلاثة العظماء كما وصفهم، متهماً إياهم باتخاذ قرارات ضارة بمستقبل الأمة الأميركية، ومؤكداً إصراره على المضي قدماً في مهامه تحت شعار لنعد أميركا عظيمة مجدداً.

في هذا الوقت، اتخذ التصعيد في بروكسل بعداً مؤسسياً حاسماً؛ حيث أعلن نواب البرلمان الأوروبي نيتهم تعليق خطط المصادقة على الاتفاق التجاري الذي تم التوصل إليه العام الماضي. وأكد رئيس لجنة التجارة، مدعوماً من أكبر الكتل البرلمانية، ضرورة وقف العمل التشريعي مؤقتاً، واصفاً مستوى التخبط في السياسة التجارية الأميركية بأنه غير جاد. وجاء هذا الموقف ليعكس مخاوف القارة العجوز من الانزلاق إلى دوامة جمركية جديدة بعد تحويل ترمب الرسوم المُلغاة إلى تعريفة موحدة بنسبة 15 في المائة. وكانت لجنة التجارة في البرلمان تستعد لمنح الضوء الأخضر لإزالة الرسوم على السلع الصناعية الأميركية ضمن الاتفاق، غير أن نواباً من كتل سياسية مختلفة أبدوا دعمهم لتجميد المسار التشريعي إلى حين اتضاح تداعيات الحكم الأميركي على الترتيبات الجمركية مع الاتحاد الأوروبي.

ودعا رئيس لجنة التجارة، بيرند لانغه، إلى تعليق العمل التشريعي مؤقتاً، وهو ما حظي بدعم حزب الشعب الأوروبي، أكبر الكتل البرلمانية، إلى جانب مجموعات أخرى.

وأكدت النائبة عن حزب الشعب، ضرورة انتظار توضيحات من المفوضية الأوروبية بعد مشاوراتها مع واشنطن بشأن الشروط الجديدة، وتحديد الخيار الأفضل لمواصلة المسار. كما شددت النائبة عن حزب الخضر، على أن التصويت لا يمكن أن يمضي قدماً قبل توافر رؤية واضحة.

وفي ألمانيا، أكبر اقتصاد أوروبي، عبّرت الأوساط الصناعية عن قلق كبير من استمرار حالة الضبابية، عادّة أن تقلب القرارات الجمركية الأميركية يضع الشركات أمام تحديات في التخطيط طويل الأمد، خصوصاً في قطاعات السيارات والآلات والصناعات الكيماوية. ودعت برلين إلى حوار عاجل مع واشنطن يضمن وضوح القواعد ويحافظ على تنافسية الصادرات الألمانية، في وقت تعتمد فيه قطاعات واسعة من الصناعة على السوق الأميركية بوصفها شريكاً استراتيجياً رئيسياً، أما سويسرا، ورغم بقائها خارج الاتحاد الأوروبي، فإنها تتابع التطورات عن كثب نظراً لارتباط اقتصادها التصديري الوثيق بالأسواق الأميركية والأوروبية، فيما أعلنت الحكومة السويسرية أنها لا تزال تعتزم التوسط في إبرام اتفاقية ملزمة قانوناً من خلال المحادثات الجارية مع الولايات المتحدة الامريكية.

Israel Government Tourist Corporation
החברה הממשלתית לתיירות

الشركة الحكومية للسياحة م.ض

مناقصة اطارية علنية الكترونية رقم 1/26
لتنفيذ أعمال البنية التحتية والتطوير والإنشاءات بنطاق متفاوت في مدينة إيلات والمنطقة

1. الشركة الحكومية للسياحة، هي شركة حكومية، كما هو محدد في قانون الشركات الحكومية - 1975، وهي قسم تنفيذي على مستوى الحكومة لتنفيذ سياسة تطوير البنية التحتية في مجال السياحة في إسرائيل.
2. كجزء من هذا العرض، تدعو شركة السياحة الحكومية المقاولين الذين يستوفون الشروط الأساسية المفصلة أدناه لتقديم عروضهم لبنيّ اختيارهم كمقاولين إطاريين بهدف تنفيذ أعمال البنية التحتية والتطوير والبناء ذات النطاق المتفاوت في مدينة إيلات والمناطق المحيطة بها (حتى 50 كم شمال مركز مدينة إيلات).
2.1. ترغب الشركة إنشاء ثلاث مجموعات: الأولى، مجموعة للمقاولين العاملين في التصنيف 200 ج 1. والثانية، مجموعة للمقاولين العاملين في التصنيف 200 ج2 فقط. والثالثة، مجموعة للمقاولين العاملين في التصنيف 200 ج3 فاعلى.
2.2. في كل مجموعة من المجموعات، سيتم اختيار ما يصل إلى ثلاثة (3) مقاولين ممن ستكون عروضهم هي الأكثر ملاءمة (سيتم تمييزها بأعلى نسبة نقاط)، وسيتم وضع المقاول الذي سيكون عرضه في تلك المجموعة هو الأعلى نسبة نقاط في المرتبة الأولى في قائمة المقاولين الفائزين ضمن تلك المجموعة، وسيتم وضع المقاول الذي يليه في نسبة النقاط في المرتبة الثانية، وهكذا.
3. يمكن الاطلاع على وثائق المناقصة وتنزيلها من موقع الشركة الإلكتروني (WWW.IGTC.CO.IL) ابتداء من 23/2/2026 يجب على أي متقدم يرغب في المشاركة في المناقصة تنزيل المستندات من الموقع الإلكتروني من اجل تقديم العروض.
4. **لفت انتباه للعارضين إلى أن هذا العرض سيجري على الإنترنت (الكتروني) بحسب أحكام المادة 19 ج من لائحة التزامات المناقصات - 1993. لذا، يجب على العارضين تقديم استفساراتهم والعرض على صندوق المناقصات الالكتروني باستخدام نظام Sourcingvision، كما هو موضح بالتفصيل في وثائق المناقصة.**
5. يمكن تقديم أسئلة التوضيح حتى تاريخ **4/3/2026 الساعة 12:00** كما هو مفصل في وثائق المناقصة.
6. **الشروط المسبقة**
يمكن فقط للمتقدمين الذين يستوفون وقت تقديم عروضهم، جميع الشروط المسبقة وجميع الشروط الأساسية المفصلة أدناه، بشكل تراكمي، بتقديم عروضهم:
المقاول المصنف ضمن الفئة ج - 1:
6.1 العارض هو مقاول مسجل في سجل المقاولين بحسب قانون تسجيل المقاولين لأعمال الهندسة والإنشاءات، - 1969 (اداه: "المقاول المسجل") في الفرع 200 التصنيف ج 1 على الأقل، وهو أيضًا مقاول معترف به في هذا التصنيف؛
6.2 من تاريخ 1.1.21 وحتى الموعد النهائي لتقديم العروض في المناقصة، بدأ العارض وأكمل تنفيذ ما لا يقل عن ثلاثة (3) مشاريع لصالح هيئة محلية و/أو شركة مياه و/أو شركة بلدية و/أو شركة حكومية و/أو وزارة حكومية و/أو مؤسسة قانونية، والتي تستوفي الشروط التالية:
6.2.1 يشمل كل مشروع من المشاريع تنفيذ أعمال التطوير والتعبيد والبنية التحتية؛
6.2.2 كان لكل مشروع نطاق مالي بقيمة 4,000,000 شيكل (شامل الضريبة) على الاقل؛
6.2.3 اثنان (2) مشروعين على الأقل منفذين في مدينة إيلات أو في نطاق 50 كم من مركز مدينة إيلات؛
6.2.4 يمتلك العارض الدفاتر كما هو مطلوب بحسب أي قانون وبحسب قانون معاملات الهيئات العامة، - 1976؛
المقاول المصنف ضمن الفئة ج - 2:
6.3 العارض هو مقاول مسجل في سجل المقاولين بحسب قانون تسجيل المقاولين لأعمال الهندسة والإنشاءات، - 1969 (اداه: "المقاول المسجل") في الفرع 200 التصنيف ج 2 على الأقل، وهو أيضًا مقاول معترف به في هذا التصنيف؛
6.4 من تاريخ 1.1.21 وحتى الموعد النهائي لتقديم العروض في المناقصة، بدأ العارض وأكمل تنفيذ ما لا يقل عن ثلاثة (3) مشاريع لصالح هيئة محلية و/أو شركة مياه و/أو شركة بلدية و/أو شركة حكومية و/أو وزارة حكومية و/أو مؤسسة قانونية، والتي تستوفي الشروط التالية:
6.4.1 يشمل كل مشروع من المشاريع تنفيذ أعمال التطوير والتعبيد والبنية التحتية؛
6.4.2 كان لكل مشروع نطاق مالي بقيمة 8,000,000 شيكل (شامل الضريبة) على الاقل؛
6.4.3 اثنان (2) مشروعين على الأقل منفذين في مدينة إيلات أو في نطاق 50 كم من مركز مدينة إيلات؛
6.4.4 يمتلك العارض الدفتر كما هو مطلوب بحسب أي قانون وبحسب قانون معاملات الهيئات العامة، - 1976؛
المقاول المصنف ضمن الفئة ج - 3 وما فوق:
6.5 العارض هو مقاول مسجل في سجل المقاولين بحسب قانون تسجيل المقاولين لأعمال الهندسة والإنشاءات، - 1969 (اداه: "المقاول المسجل") في الفرع 200 التصنيف ج 3 على الأقل، وهو أيضًا مقاول معترف به في هذا التصنيف؛
6.6 من تاريخ 1.1.21 وحتى الموعد النهائي لتقديم العروض في المناقصة، بدأ العارض وأكمل تنفيذ ما لا يقل عن ثلاثة (3) مشاريع لصالح هيئة محلية و/أو شركة مياه و/أو شركة بلدية و/أو شركة حكومية و/أو وزارة حكومية و/أو مؤسسة قانونية، والتي تستوفي الشروط التالية:
6.6.1 يشمل كل مشروع من المشاريع تنفيذ أعمال التطوير والتعبيد والبنية التحتية؛
6.6.2 كان لكل مشروع نطاق مالي بقيمة 15,000,000 شيكل (شامل الضريبة) على الاقل؛
6.6.3 اثنان (2) مشروعين على الأقل منفذين في مدينة إيلات أو في نطاق 50 كم من مركز مدينة إيلات؛
6.6.4 يمتلك العارض الدفتر كما هو مطلوب بحسب أي قانون وبحسب قانون معاملات الهيئات العامة، - 1976؛
"البدء والانتهاء" فيما يتعلق بالبنود المذكورة أعلاه: (1) المشروع لديه الموافقة على الفاتورة النهائية من قبل العميل؛ (2) الموافقة على آخر فاتورة جزئية للمشروع، وتم تقديم موافقة خطية عليها من مصدر أمر العمل أن العمل قد تم إنجازه.
7. يجب تقديم العروض في موعد أقصاه **23/3/2026 الساعة 12:00**، على الإنترنت فقط من خلال نظام Sourcingvision فقط. بعد تقديم العرض عبر النظام، يؤكد العارض تقديم العرض.
8. تمتلك الشركة بالحق في إجراء إجراء تنافسي إضافي، بحسب شروط المناقصة ورهنا بها.
9. لا تلتزم الشركة بقبول العرض الأرخص أو أي عرض على الإطلاق.
10. في حالة وجود أي تعارض، تسود الشروط والأحكام الواردة في وثائق المناقصة.
11. ما سبق اعلاه لأغراض المعلومات العامة، وعلى أي حال، فإن أحكام وثائق المناقصة فقط هي التي ستلزم الشركة والمتقدمين بالمناقصة.

مع التحيات، الشركة الحكومية للسياحة

בס"ד

دعوة رقم 2.26

החברה למתנ"סים
شركة المراكز الجماهيرية
אדם · קהילה · חברה · انسان · جمهور · مجتمع

انشاء مجموعة الموردين -
لتنظيم رحلات للشباب في المجتمع الحريدي

شركة متناسيم، مناقصات جماهيرية في اسرائيل م.ض (حل"ص) (ادناه - **"الشركة"**) تطلب المشاركة في إنشاء قمجموعة للموردين لإنتاج الرحلات والمخيمات والرحلات الميدانية للشباب من المجتمع الحريدي.
هذا الإعلان عن تقديم الطلبات خاص للاستخدام من قِبل الهيئات المحلية والمراكز المجتمعية في جميع البلاد التي تعمل بالتعاون مع الشركة (ادناه: **"الجهات الطالبة"**). العقد موضوع هذا الإعلان يعقد بين أي جهة طالبة ترى استخدام المجموعة مناسب، والمشارك بالمجموعة الذي تراه مناسب، بحسب تقدير الجهة الطالبة. للتوضيح والتأكيد أن شركة متناسيم ليست طرفاً في هذا العقد.
تكون فترة العقد حتى 31.8.2026 وتحتفظ الشركة بخيار تمديد العقد الإطاري مع الموردين، بحسب تمديد عقد الشركة مع الوزارة لتشغيل البرنامج ولمدة تحددها لجنة اللجنة التنفيذية.
("فترة التعاقد").
أ. مؤهلات العارضين وشروط المشاركة
يمكن للمتقدمين الذين يستوفون جميع الشروط التالية، مجتمعةً وحتى الموعد النهائي لتقديم العروض، المشاركة وتقديم العروض
الشروط المسبقة العامة:
1. العارض هو كيان قانوني مؤسس ومسجل في إسرائيل.
2. مقدم العرض يمتلك على كافة الموافقات المطلوبة بحسب قانون معاملات الهيئات العامة،1976 بما في ذلك اذونات المحاسبة وخصم الضريبة، ولديه موافقات سارية المفعول لذلك.
3. العارض جمعية / منظمة غير ربحية: لديه شهادة إدارة مناسبة من مسجل الجمعيات سارية المفعول للسنة الحالية.
الشروط المسبقة المهنية:
يشترط على العارض أن يستوفي بنفسه جميع المتطلبات التالية.
4. يعلن العارض ويتعهد بالامتثال الكامل لجميع متطلبات التعميم الصادر عن المدير العام نيابة عن وزارة التربية والتعليم - "الرحلات والأنشطة الخارجية في النظام التعليمي - (الجوانب التربوية والتنظيمية والأمنية والسلامة)" المنشور في 8 سبتمبر 2022، والمحدث في قاعدة تعميمات الادارة: https://apps.education.gov.il/mankal/Horaa.aspx?siduri=450 (ادناه: **"تعميمات الادارة"**) في نسخته المحدثة فيما يتعلق بتاريخ تقديم الخدمات.
5. يعلن مقدم العرض ويتعهد بالامتثال الكامل لجميع المتطلبات وإرشادات السلامة المقاولين الخاصة لمتناسيم.
6. أن يكون لدى العارض خبرة في تنظيم رحلات لمجموعات من قطاع الحريديم، بحد أدنى 5 رحلات و/أو جولات سياحية في السنة لما لا يقل عن 45 مشارك في الرحلة الواحدة، مع تضمين الإقامة في رحلتين على الأقل، خلال 3 سنوات من الـ7 سنوات الماضية.
7. يعلن العارض ويتعهد بأن كل مدرب سيتم توظيفه نيابة عنه لغرض تقديم الخدمات بحسب هذا الطلب لتقديم العروض سيلبي جميع المتطلبات المفصلة في وثائق طلب العروض بطريقة مجتمعة.
ب. يمكن تنزيل وثائق المناقصة من خلال الرابط المنشور على موقع متناسيم على العنوان https://www.matnasim.org.il تحت الرابط "الوظائف والمناقصات" - "المناقصات والعقود".
ج. للحصول على توضيحات بخصوص دعوة تقديم العروض، يمكن التواصل مع شيراز موشيه، مدير المشتريات والاتصالات، على الايميل وعنوانه: rechesh@matnasim.org.il
- سيتم تقديم العرض إلى صندوق المناقصات الإلكتروني، من خلال رابط سيتم نشره على موقع شركة متناسيم على العنوان https://www.matnasim.org.il تحت الرابط "الوظائف والمناقصات" - "المناقصات والعقود" أو من خلال طريق تقديمه إلى صندوق العروض في مكاتب الشركة في شارع هملاخاه 4 اللد، كما هو مفصل وبحسب التعليمات الواردة في وثائق المناقصة.
- **الموعد النهائي لمراجعة العروض هو 10/3/2026** يبقى باب تقديم العروض للانضمام إلى المجموعة مفتوح طوال السنة الأولى من العقد.
- يقع على عاتق العارض مسؤولية متابعة موقع شركة متناسيم بخصوص اي إعلانات و/أو تغييرات عند نشرها من وقت لآخر.